

# بزنس و أعمال

السعر 20 جنيه

مارس 2019

العدد 38

السنة الرابعة

مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية



الديمقراطية  
ليست مجرد  
دستور وقوانين  
بل ثقافه ووعي  
شعب

مهتر توقع اتفاقا مع «الإيفاد» بهدف  
التشجيع الزراعي ودعم صغار المستثمرين



Housing & Development Bank

بنك التعمير والإسكان

bank



## الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم لـ "بنوك وأعمال" الديمقراطية ليست مجرد دستور وقوانين بل ثقافته ووعي شعب

القضاء العادل الناجز الذي لا يحابي احد اهم ركائز الديمقراطية  
انادي لاستثناءات ولا تصالح بل عقاب صارم لكل مخالف للقانون



في حوارنا الممتد مع المفكر وحل الاقتصاد الكبر الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم نواصل نشر افكاره ومواقفه من الأحداث التي تقف امام اخدهار ورفعي البلاد . وفي هذا الجزء من الحوار سنتناول موضوع الديمقراطية والحياة الحزبية في مصر كيف نشأت وكيف كانت قبل عام 52 وما طرأ عليها بعد ذلك من تسلط الديكتاتورية عليها بسياسة الحزب الواحد ثم نشأة الاحزاب العائليه الوريثه بعد 25 يناير و كيف تستعيد الحياة الحزبية قوتها وما الذي يجب عمله لكي تستعيد الديمقراطية المفقوده منذ 60 عاما والتي نص الحوار :

احمد الحوار  
جلال شاهين





بسيطا , القانون سيف علي رقبه الجميع ساعتها ستتغير الثقافات والموروثات الخطأ . مثلا لو سن قانون يقول أن كل من ثبت عليه التزوير في الانتخابات يحكم عليه بالسجن المشدد وغرامه كبيره ويفصل من وظيفته ونفذ هذا الحكم علي اي عدد كان قام بالتزوير لن تجد من يزور الانتخابات وبمرور الوقت ستكون ثقافته لدي الشعب برفض التزوير في الانتخابات . وسأحكي لك قصه وقعت لي في بلد افريقي كان لسنوات ماضيه قليله يعاني من التخلف الشديد والحرب الاهليه بين قبائله والتي ازهقت ارواح الملايين وهو بروندي , قام رئيسها الحالي بسن قوانين يتبعها عقاب شديد علي المخالفين استطاع بها تغير ثقافات الشعب في سنوات قليله , كنت ضيفا علي احد الاصدقاء هناك في زياره عمل واصطحبني لأحد الكافيهات وأردت تدخين سيجاره فأذا به يتأسف لي ويخبرني انه ممنوع التدخين في

تعيش مطمئنه أن المجتمع الابوي الذي فيه الاب هو المسيطر وان اوامره لابد ان تنفذ مهما كانت صحيحه او خاطئه ويتسم بالعنف والجبروت لكل من لا ينفذ اوامره ( حاضر يا سي السيد ) كذلك المجتمع القبلي الذي يسير وراء كبير القبيله كا القطيع , هذه الشعوب تؤله الحاكم ملكا كان او رئيسا لأنها تعتبره في مكانه الاب في الاسره , فهو المسؤول عن كل شيء وله الكلمه العليا والنهائيه دون مناقشه . هذه المجتمعات امامها شوط كبير لتغير من ثقافتها لكي تسير في موكب الشعوب الديمقراطييه .  
الحل لإنشاء مجتمع ديمقراطي حقيقي هو تغير الثقافات والعادات والقيم الباليه . ولكي يتم ذلك لابد من تطبيق القانون بالكامل لا استثناءات ولا مصالحت بل عقاب صارم لكل مخالف للقانون مشهورا كان او مغمورا , غنيا كان او فقيرا صاحب وظيفه تعطيه النفوذ او

### دور المعلم تصحيح الفكر والموروثات الخاطئه بالفكر وليس بالعلم

هل نحن مؤهلون للديمقراطييه ؟  
الديمقراطييه ليست مجرد دستور وقوانين بل ثقافه الشعب ووعيه هو ما يطبق الديمقراطييه , فالديمقراطييه تبدأ اولاً في اصغر مكونات المجتمع وهي الاسره ثم في المدرسه والجامعه والمصنع والشركه وفي علاقه الناس في الشارع , الديمقراطييه هي علاقه الحاكم بالمحكوم فاذا كانت العلاقه بين رب الاسره واسرته تسودها حريه الرأي واحترام الرأي والرأي الآخر فان المجتمع كله مؤهل للديمقراطييه , واذا كانت المدرسه تسمح بحريه الرأي للتلاميذ وان يحترم المدرس رأيهم ويعطيهم مساحه لأبداء آرائهم فهذا مجتمع مؤهل للديمقراطييه , وهكذا بين المدرس والموظفين في الشركه والوزير ومروسيه . أما اذا كان هناك تسلط من الاب او الام واحتكار الرأي , والعصا لكل تلميذ يخالف رأي المدرس , والمدير في الشركه هو المفكر الوحيد لا يجروء احد علي مناقشته , وحول الوزير شله لاهم لها الا نفاقه ( أهات سيادتكم أوامر يا فندم ) فان هذا المجتمع غير مؤهل للديمقراطييه مهما كانت المواد الدستوريه و القانونيه تتسم بالديمقراطييه , فثقافه الشعب ومفهوم الناس ووعيه بمعرفه حقوقه وواجباته وان احترام الرأي الآخر وحقوق الآخر وعدم التعدي عليها واجب . هو الذي يحدد مدى استعداد هذا الشعب للديمقراطييه . كذلك القضاء العادل الذي يحكم فيه القاضي بما تحت يده من قوانين ولا يدخل العاطفه في احكامه ولا يحابي احد علي حسب القانون فلا يشدد العقوبه من اجل هذا ولا يخففها من اجل ذاك يجعل الناس تعيش في امان وهي تعلم انه لن يضيع حقها , كذلك تنفيذ احكام القضاء دون تأخير والذي هو تكمله للحكم نفسه تجعل الناس







ومجموعه لاداره المدرسه , بهذه الطريقه سنخلق اجيال مؤمنه ومدرسه علي العمل الديمقراطي واحترام كل الآراء بعيدا عن التعصب الفكري والديني بل اجيال مدرسه علي الاداره الصحيحه فمن الممكن ان نربي المدرسه بديرها التلاميذ . ولكن شرط نجاح هذه التجربة ان يكون هناك مبدأ الثواب والعقاب لكل مدرس يتقاعس عن اداء واجبه ولا ينفذ ما تم تدريبه عليه من نشر الديمقراطيه بين التلاميذ ويتدخل في حريه اختيار التلاميذ بالمحابه والمجاهله لبعض التلاميذ أو نشر افكاره الخاصه وفرضاها عليهم . البيروقراطيه في مصر الا تربي انها تمثل عائقا يقف ضد اي تطور ديمقراطي ؟

تطور ديمقراطي او انشائي او اقتصادي هي عقبه امام اي تطور فالجهاز الاداري للدوله بما يحويه من جمود فكري متوقف عن التفكير منذ منتصف القرن الماضي والموظف فيه يعاني منصبه ويترقى بالقدميه وليس بالكفاءه ويأتي للمناصب العليا من هم ليسوا اهلا لهذه المناصب علاوة علي العقوبات الاداريه البسيطه التي لا تردع المخطين وتنسب في خسائر كبيره بل واهدار مال عام . ان هذا الجهاز معوق للعمل ويجب نسفه من الاساس وليس اصلاح

الآخره لتحول كل الجنس البشري الي حيوانات ولكن خوف الناس من العقاب في الآخره جعلهم يحدون كثيرا من حيوانيتهم وشهواتهم وقد قال الشاعر :

لولا عقاب البعث ما عبدوا ربا ولولا الثواب المرتجي كفروا

وماذا عن التعليم أليس له دور ؟ طبعا ودور له اهميته الكبرى ويجب ان يبدأ بكسر العصا التي في يد المدرس والتي تشل الفكر عند التلاميذ واعطائهم مساحه كبيره للتعبير عن آرائهم بحريه مطلقه وان يكون دور المعلم تصحيح الآراء الخاطئه بالفكر والمنطق وليس بالعصا .

وأنا اقترح اختيار مدرسين يحملون الفكر الراقى ومؤمنين بالديمقراطيه ومؤهلين نفسيا للتعامل مع الاطفال بالفكر وليس بالعصا وتدريبهم علي يد اساتذته جامعين علي كيفيه تدريب التلاميذ علي حريه التعبير واحترام الرأي الآخر والبعد عن التعصب بكافه أشكاله خاصه التعصب الديني وأيضا يدرّبوا التلاميذ علي الاختيار الصحيح ولكن البدايه اختيار رائد الفصل بالانتخاب لمدته شهر ويكرر الانتخاب كل شهر وانتخاب عدد من التلاميذ يكونوا مسؤولين عن اداره وتزويق الفصل ونظافته وتمتد الانتخابات لانتخاب مجموعته لاداره الدور بالكامل بل

**يجب القضاء علي نظام الاقدميه , والترقي بما يقدمه الموظف من فكر وتطويره ابتكار**

**لكي تكون هناك ديمقراطيه حقيقيه لابد من تغير ثقافه المجتمع الابوي والقبلي**

الاماكن العامه والمخالف يتعرض لغرامه كبيره واذا كرر هذا الفعل يسجن فضلا عن اغلاق الكافيه لمدته طويله ولا مجال للمصالحه بل ينفذ الحكم فورا , بل ان هناك قانون اذا تشاجر زوج وزوجته يحبس الاثنين 24 ساعه وبمرورالوقت رسخت هذه العادات في عقول الناس واصبحت ثقافه يتسم بها شعب روندا . واعطيك مثلا في مصر عند بدء التشغيل لمترو الانفاق صدر قانون بمنع التدخين في المترو أو المحطات وفرض غرامه كبيره علي المخالفين ونفذ هذا القانون فكانت النتيجة ان امتنع الناس عن التدخين في المترو بل امتد لكل المواصلات العامه واصبحت ثقافه لدي الشعب المصري بعدم التدخين في المواصلات العامه . لهذا اذا أردت ان تغير ثقافه شعب سن قوانين بعقوبات مغلظه ونفذها علي الجميع دون ادني استثناء .

عندنا ترسانه من القوانين ولكن الكثير منها لا ينفذ .. ما الحل ؟ هل تعرف انك لو توقفت عن تنفيذ القانون في اي دوله اوريه او حتي امريكا واليابان ستجد كل البلاوي التي عندنا واكثر منها عندهم , فالحل لتغير الثقافات والمفاهيم الخطأ هو تنفيذ القانون والثواب والعقاب . لو لم يكن هناك عقاب وثواب في



لولا الخوف من  
عقاب الآخرة  
لتحول الجنس  
البشري الي  
حيوانات

اغلاق الاحزاب  
التي لاتستحوذ  
على 5% من  
مقاعد البرلمان



## يجب نسف الجهاز الادري لدوله وتكوين جهاز من الشباب بتدريب وفكر جديد مناسب للعصر الذي نعيشه الآن

الذي يضا هي الدساتير الاوربيه بل يتفوق علي بعضها في هذا الزمان فقد انتشر المد القومي نتيجته سفر كثيرا من المثقفين الي اوربا . وقام حزب الوفد ثم خرج عليه بعض اعضائه وكونوا احزاب اخري , وقامت احزاب اخري تعارض حزب الوفد في توجهه وترى ان وجود الانجليز في صالح مصر لنقل الحضاره الاوربيه الي مصر , وهكذا تعددت الراء والتوجهات بين الاحزاب واصبحت هناك خيارات عديده امام الناخب المصري خلاصه القول ان شرط قيام حزب قوي هو تبنيه قضايا تهم الشعب وان يكون له توجه سياسي وايدولوجي يقنع الشعب به . ولكن للأسف بعد عام 52 تم واد الحياه الحزبيه في مصر وتم تشكيل ما يسمى بالاتحاد الاشتراكي كحزب واحد يحكم البلاد فلا رأي ولا اختيار للشعب وتم القضاء علي النظام الديمقراطي في مصر .

واصبح الحكم الديكتاتوري الشمولي هو النظام الحاكم في مصر والذي ادي الي مصائب وكوارث وهزائم وتخلف في كل المجالات , وجاء الرئيس السادات وحل الاتحاد الاشتراكي وجاءت احزاب من داخله لتمثل اليسار واليمين والوسط ولكنها احزاب لم تنشأ بالشكل الطبيعي الذي ذكرته للدفاع عن قضيته بل بقرار من الرئيس لذلك وجدنا كل اصحاب المصالح يتجهون الي الحزب الذي اسسه الرئيس والصحافه والاعلام تدافع عن هذا الحزب وتنتعت الاحزاب الاخري بالخيانة وجاء الرئيس مبارك معتقدا ان هذا

مع العصر الذي نعيشه الان , ليعملوا وتمم الترقيات تبعا للكفاءه ومدى التحصيل العلمي وما يقدمه الموظف من فكر وتطوير وابتكار ونسفس فكر الاقدميه الذي ثبت فشلها تماما .

ماذا عن الحياه السياسيه في مصر ؟ الحياه السياسيه السليمه تتميز بوجود احزاب ذات توجهات مختلفه وكلها ترى ان توجهها هو الذي سيؤدي الي رقي البلاد وتقدمها وتنافس فيما بينها للوصول الي الحكم لتنفيذ مخطاطها وتوجهاتها وتنتشر بين الناس لعرض هذه التوجهات طمعا في تأيد الشعب . والحزب لا ينشأ بين يوم وليله ولا بقرار الحاكم بل ينشأ من خلال قضايا تهم الناس وبقيادات ذات كبريما وتؤمن الناس بصدق توجهها ووطنيتها وهذا ما حدث في مصر في بدايه القرن العشرين بقيام الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل وكانت القضيته التي من اجلها التف الناس حوله هي جلاء الانجليز عن مصر وعوده مصر الي الدوله العثمانيه فلم يكن احد في الشعب المصري يتصور الخروج علي الخليفه , والتفاف الشعب حول سعد زغلول ورفاقه في ثوره شعبيه كبري وعمل ملايين التوكيلات له ولقيام حزب الوفد الذي طور القضيته من خروج الانجليز الي الاستقلال التام لمصر عن الانجليز وعن العثمانيين وانشاء حياه نيابيه سليمه في مصر ونجحت الثوره وتم وضع دستور 1923

فلا جدوي من اصلاحه وتكوين جهاز من الشباب المثقف الغيور علي بلده ويتمني ان يراها دوله متقدمه غنيه تسير في ركب الدول الكبري بريد الرقي الحقيقي لبلادها و الرقي لسلك المواطنين وقادر علي تنفيذ القانون دون محاباه ولا مجامله ولنا تجربه ناجحه عندما استعان الرئيس السيسي بالقوات المسلحه لتنفيذ المشاريع الحيويه في البلاد فقد تمت علي احسن ما يكون نظرا لانضباط القوات المسلحه و تعود افرادها علي تنفيذ القانون . واعطيك مثلا انا رئيس مجلس الامناء للقاهره الجديده اردنا في المجلس ان نغير ونضبط العمل والانشاءات داخل الاحياء ووفرنا الاموال المطلوبه وكل السبل اللازمه لنجاح المشروعات المزمع انشائها والذي سيتولي التنفيذ هو الجهاز الاداري لدوله ومع كل ما وفرناه الا ان هذا الجهاز قد اصابت بالاحباط فالعمل الذي يتم في شهرين يستغرق سنتين ولا يتم بالمواصفات المتفق عليها بل كله عيوب فنيه صارخه . اقولها صريحه يجب نسف هذا الجهاز لأن اصلاحه لن يجدي واطلب من الرئيس فصل تام لموظفيه وان يجلسوا في بيوتهم ويتقاضوا اجرهم ويكفينا انا كسبنا رفع المعوقات التي تؤخر وتعطل العمل لأن وجود هذا الجهاز اعاقه لكل مشاريع الدوله . يجب ان نأتي بشباب يتم تدريبهم بأسلوب ونمط جديد وقوانين وفكر جديد يتماشي





الحزب هو سنده وليس الشعب فضيق الخناق علي الاحزاب الاخرى فانتشر فيه الفساد وسرقه ونهب المال العام وتحول الي اتحاد اشتراكي جديد تحت اسم الحزب الوطني . وبعد 25 يناير و 30 يونيو وجدنا احزاب من نوع اخر فظهرت الاحزاب العائليه من الزوج وزوجته وابنائهم وبعض الاصدقاء ولافته في شقه صغيره , اكثر من مائه حزب بهذا الشكل وعبارات متشابهه تعد الناس بالفردوس المفقود فلا ايدولوجيه ولا توجه ولا خطط حقيقيه قابله للتنفيذ ولا اتصال بال جماهير بهدف الوصول الي الحكم هذا باستثناء حزب او اثنين .

هذا باختصار شديد موجز عن الحياه الحزبيه في مصر صراع بين الديمقراطيه والشموليه لم ينته بعد ومازلنا نعيش المجتمع الابوي ونفوذ وسيطره اصحاب المصالح الخاصه الذي لا توجه قومي لهم . ولكن ماهو الحل ؟

الحل طالب به الرئيس السيسي باندماج الاحزاب الصغيره ذات الايدولوجيه والتوجه الواحد في كيان واحد كبير فيظهر عندنا حزبين اوثلاثة او اكثر ذات توجهات مختلفه يتنافسوا فيما بينهم علي جذب الجماهير اليهم سعيا الي الحكم لتنفيذ برامجهم وخططهم لصالح مصر كلها وليس لفئه معينه , ولكي يتحقق ذلك لابد من سن قوانين باغلاق الحزب الذي لا يستحوذ علي عشرة او خمس في المائة من مقاعد مجلس النواب فيضطر هذا الحزب للاندماج في حزب اكبر يتفق معه في ايدولوجيته وتوجهه وان واثق ان 90% من الاحزاب الموجوده علي الساحة السياسيه في مصر لن تستطيع دخول مجلس النواب ولو بعضو واحد , كذلك اغلاق الاحزاب العنصريه خاصه الدينيه التي لا تؤمن بتعدديه الشعب المصري وحق المواطنة للجميع وان كل مواطني مصر لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات .